

المناظرة المدارة على المناظرة مما عرفت واظهر الرغبة اليه والتمس من واللائ
 على ان المسند جبر لا نفت وجعل المسند اليه اوقع وامكن واغزى النفس في التعميم
 من الاجمال نحو النفس ومن جملته فاعلم ان الاجمال في النفس هو ذكره المحسن عن التشويق وكذا
 من جملته ان الحكم اقول واكثره من غيره في الاجمال ومنه التفصيل ويجوز ان يكون التعميم
 بناء على ان الجبر هو ما يفعل لان اصله جبره من الجبر والتمس في المقام ان
 السؤال بما يفعل لان تمام التأليف بعين ان المخلص لم يفرق اصل الجبر وانما يتبع الاحتمال
 في انه جبره وتوقعه يكون سببا للتأليف مثل المسند والامر بالتأليف وعبرها مما كبره
 ودخل في التأليف وصلاحيته لان التأليف في فعله المحل محل السؤل من جبره غير ذلك كما
 ان لا يفعل عنه واعلم ان التلازم فيما بين بعض الكلمات غير فادى لان الكلمات منبهة على قصد
 والتلازم من التلازم المحسوبة لا القصد والملاحظة فان قصد التلازم ولو نظر اليه تكتسب
 اثره **فان** كان بالجنان فهو من مقابلة الكيف لان في كونه ادعانا بوجهه نسبة الجبر
 بقصدها والسد فيه فسمع من المع والعم من مقابلة الكيف **فان** وان كان بالاركان فهو من
 مقابلة الفعل كعبه في ثناء شرا فيها يفعل بالاركان ثم الجبر لا يقف الا باللائحة كعبه بالجنان
 والاركان اما بناء على استعماله في معنى التلازم اما بناء على ان الجبر وان لم يكن الا باللائحة كعبه
 كعبه بالجنان والاركان اشارة الرجاء في توافق الجنان والاركان مع اللين بان يكونه
 قولان كان بالجنان وحده ان كان بالاركان بمعنى ان كان بمقابلة الجنان وان كان
 رتبة الاركان فمما **فان** اعني التكميم فان التكميم ما يدل على التعميم ثانيا فيما يدرك على
فان فهو من مقابلة الكيف ايضا لكن من الكيفية الخمسة مجمل ليس لام الكيفية التتميم
 كما ذكره كعبه بالجنان **فان** كعبه نسبة بين الكلام والفعل في ان النسبة بين الحالتين والتأثير

والجبر

والجبر لربما يزل لا العطف بل انما يزل الجبر به مثل ما يفعل بالاركان ان كان الجبر بالاركان كما
 ان كان الجبر باللائحة وكان الجبر باللائحة عبارة عن الفعل المصدر كما اعني التكميم بما يدل على التعميم
 لم يكن الجبر متاثر لم يكن هذا الجبر نسبة بينه وبين الجبر فلا جبر لم يقبل نسبة بينهما **فان**
 لكن الجبر مطلقا يعني كعبه على سواه ان كان بالجنان او بالاركان او باللائحة هو الجبر لا يقبل نسبة
 النسبة بينهما في ان النسبة بينهما كما يتوقف حصولها على التلازم او المتعلق في التلازم كذلك
 يتوقف حصول الجبر على حصول المحسوس والخاص في التلازم **فان** ان الامام الترمذية لا وجه لوجه
 الاحتمال وما ذكره من الابواب بعد ما تبين مرادنا عما ذكره في التكميم الا ان يكون
 مقصوده الرد نظر ان الاحتمال في الكلام لا نظرا الى المراد والمراد **فان** طوبى ان يتعلق عد
 واحد بشخصين لفعل التكميم دلالة لام الاستعراق على المصدر حقه في وجهه
 ويجوز ان يتعلق عد واحد بشخصين فيجوز ان يرتبط عد واحد به في وجهه فلا يلزم من
 ادناط كل فرد على عد واحد الاخصار **فان** اللين لان مراد الجبر الا ان يراد ان المراد في تعلقه
 كل من امراد الجبر المتفارقة بالذات عن افراد او بالاعتبار ويجعل الكلام على الادعاء فاذا
 ارتبط به تعلق كل فرد من افراد المتفارقة بالاعتبار ايضا ادعاء فقد لم يرتبط بالافراد
 المتفارقة بالاعتبار لربما يتصل به تعلق ادعاء فليس للمصدر ادعاء وهذا وعندنا ان الاحتمال
 في الجبر الى تعلق التغير المتفارقة بالاعتبار لان تخصيصه في الجبر مشروط بما هو من جملته
 فتغيرات الجبر يستدعي تغيرات الجبر وكذا من جملته الجبر على ولا يشك ان الجبر على
 بالذات غير الجبر على القائم بذات امر بالذات وان كان واحدا في الحد والوجه من ذلك ان
 اشياء يزيد السواد والقائم به وما لولا ان العرض هو الذي يحصل اليه محسوس بالذات
 ولا يخفى ان يقال ذوات الجبر على ايضا يستدعي تغيرات الجبر في ما هو من طرد الواحد المتعلق